تقديم

تمر مصر بمرحلة إنتقالية ممتدة منذ يناير ٢٠١١، وقد أصبح الإقتصاد المصرى مستعداً للإنطلاق عند الإنتهاء من إرساء المؤسسات السياسية على أسس ديمقراطية، وبالتزامن مع تطبيق السياسات الإقتصادية السليمة. وتعتبر إدارة الإقتصاد في هذه المرحلة الإنتقالية ليست سهلة ولكنها في نفس الوقت تعد فى غاية الأهمية للمضى قدماً على الجانب السياسى.

وفى إطار التحديات الراهنة التى تواجه الاقتصاد من خلل فى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتباطؤ في النمو الاقتصادى، وإرتفاع معدلات الفقر، فقد قررت الحكومة الإنتقالية الجديدة والتى تمارس عملها منذ منتصف يوليو ٢٠١٣ تبنّى استراتيجية جديدة، تعتمد فى جوهرها على سياسات مالية ونقدية توسعية بدلا من السياسات الإنكماشية، وذلك بالتوازى مع ضخ موارد إضافية في الإقتصاد من الخارج، وتحفيز الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار الحكومى في البنية التحتية، وترشيد النفقات عن طريق إزالة أهم التشوهات (على سبيل المثال دعم الطاقة)، وإعادة توزيع المصروفات لصالح البعد الإجتماعى (على سبيل المثال الصحة). وسوف تشمل سياسات الضبط المالى بالإضافة إلى ماسبق التحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتحسين إدارة الدين العام، جنباً إلى جنب مع تحسين الحصيلة الضريبية.

ومن هذا المنطلق ولضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، تلتزم وزارة المالية بالاستمرار في دورها القيادى لتوفير مجموعة متكاملة من البيانات عن الاقتصاد المصري. ويعد هذا التقرير تأكيداً واضحاً لهذا الدور.

اتمنى أن يجد القراء المعلومات الواردة بهذا التقرير مفيدة ومثمرة، كما نتطلع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم لإرسالها على البريد الإلكتروني التالي: fm@mof.gov.eg.

والله الموفق،

وزير المالية

د. أحمد جلال

الملخص التنفيذى

فى ظل التحديات التى تمر بها مصر فى الوقت الراهن والتى نسعى للتغلب عليها من خلال تطبيق خارطة طريق تعبر بنا نحو الإستقرار السياسى وبناء دولة ديمقراطية حديثة؛ يأتى الإقتصاد ومؤشراته إنعكاساً للأوضاع السياسية فى مصر،

- سجل الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره ٢,١%، هذا ويظل الإنفاق الاستهلاكى العام والصادرات هما الدافعان الرئيسيان في تحقيق النمو الاقتصادى. و من الجدير بالذكر أن الحكومة قامت بإتخاذ سياسات توسعية من شأنها زيادة معدلات الإستثمار الحكومى فى البنية التحتية بشكل يسهم فى تحفيز نمو الناتج المحلى الإجمالى على مدى السنوات القادمة.

كما إنعكست الأحداث الجارية على الموازنة العامة للدولة، حيث حققت **نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي نحو ٣,٦%** خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ لتصل إلى ٧٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت بإعتماد سياسات لضبط أوضاع المالية العامة تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين كفاءة الاستثمار الحكومى وإدارة الدين العام.

ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٧٣,٥ % من الناتج المحلى فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ليسجل نحو ١٥٠٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣٨,٦ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر من العام الماضى.

قد حقق رصيد الدين الخارجى حوالي ٤٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣، مقارنة بـ٣٤,٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٢ والتي تعتبر من المعدلات المقبولة اذا ما قورنت بمتوسط معدلات الدول النظيرة . *حيث بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٥,٨ % كنسبة من الناتج المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ، وذلك بالمقارنة بـ٢٥,٥ %وهو متوسط المحقق لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال عام ٢٠١٣ .*

استمرار تنامى معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية لتحقق نحو ١٩,٢ % في نهاية اغسطس ٢٠١٣ مقارنة بمعدل نمو قدره ٨,٩% فى نهاية اغسطس ٢٠١٢ – مدفوعاً بالزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصة فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية.

إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ ليسجل ١٠,٤% مقارنة بمعدل قدره ١٠,١% خلال الشهر السابق. **بينما إستقر معدل التضخم الأساسي بشكل نسبى ليسجل ١١,١ % خلال شهر أكتوبر** ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,٢% خلال الشهر السابق (حيث كان قد سجل أعلى إرتفاع له منذ شهر مارس ٢٠٠٩)، ومقارنة بـ٤,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بدون تغييرعند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، **بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية دون تغيير** عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

قبول البنك المركزى فى ٣ ديسمبر ٢٠١٣ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٢٥ %، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، محققاً فائضاً – لأول مرة منذ ثلاث سنوات – **بلغ نحو ٢٣٧ مليون دولار** مقابل عجز قدره ١١,٣ مليار دولار خلال العام المالى السابق، ومتوسط عجز قدره ٣,١ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة.

الناتج المحلى الإجمالى

سجل الناتج المحلى الحقيقى فى العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ معدل نمو قدره **٢,١%**، والذى يعد أقل بشكل طفيف إذا ما قورن بـ٢,٢% و هو ما تم تحقيقه خلال العام المالى السابق، و من الجدير بالذكر أن الإستهلاك وصافى الصادرات (الصادرات-الواردات) كان لهما إسهام إيجابى فى تحقيق هذا النمو بينما ظل معدل نمو الإستثمار أقل من المرجوّ.

ومن أهم المحفزات لهذا **النمو على جانب الطلب**:

- ارتفاع ملحوظ في معدل نمو **الإنفاق الاستهلاكى العام** ليصل إلى ٣,٥% مقارنة بـ٣,١% خلال العام المالى السابق، مما أسهم فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٠,٤ نقطة مئوية.
- استمرار **الإنفاق الاستهلاكى الخاص** في النمو، ولكن بمعدلات أبطأ ليسجل معدل نمو قدره ٢,٨% مقارنة بـ٦,٥% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ محققاً أعلى نسبة مساهمة للناتج المحلى الإجمالى تقدر بـ**٢,٣ نقطة مئوية**.
- تحسن ملحوظ في أداء **الصادرات** لتحقق معدل نمو قدره ٤,١% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل نمو بالسالب قدره ٢,٣% خلال العام المالى السابق، مما أسهم فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بـ ٠,٧ نقطة مئوية.

وعلى نحو آخر، فقد قابل الزيادة في معدلات النمو السابق ذكرها ما يلى:

- تراجعت **الواردات** لتسجل معدل نمو سنوى بالسالب قدره ١,١%، مقارنة بنمو قدره ١٠,٨% خلال العام المالى السابق مساهمة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بحوالى -٠,٣ نقطة مئوية.
- تراجع **الإنفاق الإستثمارى** ليسجل نسبة إنخفاض قدرها ٩,٦% خلال ٢٠١٢/ ٢٠١٣، مقارنة بنسبة إرتفاع قدرها ٥,٨% خلال العام المالى السابق، مما أسهم فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بحوالى -١,٦ نقطة مئوية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ**١٦٠٨,٦ مليار جنيه** (١٧٥٣,٣ مليار جنيه بالأسعار الجارية) محققاً معدل نمو قدره ٢,١%.

أمّا على جانب العرض فمن أهم القطاعات التى أسهم معدل نموها الملحوظ في دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال فترة الدراسة:

- **التشييد والبناء**: حيث حقق معدل نمو حقيقى قدره ٥,٩% (تبلغ نسبة قطاع التشييد والبناء حوالى ٤,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **الإتصالات**: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٤,٩% (تبلغ نسبة قطاع الإتصالات حوالى ٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **الأنشطة العقارية**: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٤,٢% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة العقارية حوالى ٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **التأمين و الضمان الإجتماعى**: حيث حقق معدل نمو حقيقى قدره ٣,١% (تبلغ نسبة قطاع التأمين و الضمان الإجتماعى حوالى ٣,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **الوساطة المالية**: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٢,٧% (تبلغ نسبة قطاع الوساطة المالية حوالى ٣,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **السياحة:** حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره ٦,٦% (تبلغ نسبة قطاع السياحة حوالى ٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)

بينما لا يزال أداء بعض القطاعات الأخرى أقل من المعدلات المرجوة ومن أهمها الصناعات التحويلية، حيث حقق معدل نمو حقيقى قدره ٢,٣% (تبلغ نسبة قطاع الصناعات التحويلية حوالى ١٥,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)

وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم الأداء المتراجع لبعض القطاعات الحيوية فى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال عام الدراسة وعلى رأسها:

- **قناة السويس**: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره -٣,٨% (تبلغ نسبة قطاع قناة السويس ٢% من الناتج المحلى الإجمالى)
- **الأنشطة الاستخراجية**: حيث حققت معدل نمو حقيقى قدره -٢,٧% (تبلغ نسبة قطاع الأنشطة الاستخراجية ١٦,٥% من الناتج المحلى الإجمالى)

مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

نقطة مئوية	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	٢,٢	٢,١
اجمالى القطاع السلعى، ومنه	٠,٨	٠,٧
الزراعة والغابات	٠,٤	٠,٤
البترول	٠,١	-٠,١
الغاز الطبيعى	-٠,١	-٠,٤
الصناعات التحويلية	٠,١	٠,٤
التشييد والبناء	٠,٢	٠,٣
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	١,٠	٠,٩
النقل والتخزين	٠,١	٠,١
الاتصالات	٠,٢	٠,١
قناة السويس	٠,١	-٠,١
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٢	٠,٣
الوساطة المالية	٠,١	٠,١
المطاعم والفنادق	٠,١	٠,٢
اجمالى الخدمات الاجتماعية	٠,٥	٠,٥

مؤشرات المالية العامة

تشير نتائج الحساب الختامى المبدئى لموازنة[1] العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، *إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى* إلى ١٣,٧%، ليبلغ ٢٣٩,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٦٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن ***نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى*** قد إرتفعت لتصل إلى ٥,٣ نقطة مئوية مقارنة بـ٤ نقطة مئوية خلال العام السابق.

"على جانب الإيرادات"، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٥,٤% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٥٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٣٠٣,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١% ، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٣,١%.

الإيرادات الضريبية، فقد ارتفعت نتيجة لزيادة كافة الأبواب الرئيسية، ويرجع ذلك نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **إرتفاع الضرائب على الدخل** بـ٢٩% لتحقق ١١٧,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩١,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - **أولاً،** إرتفاع الضرائب على الدخول من التوظف بـ٢٣% لتسجل ١٩,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٦ مليار خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
  - **ثانياً،** إرتفاع الضرائب على الدخول بخلاف التوظف بـ١٥,٣% لتسجل ٦,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٥,٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١٢.
  - **ثالثاً،** إرتفاع الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٣١,٦% لتسجل ٩١,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٦٩,٥ مليار جنيه خلال العام السابق نتيجة لإرتفاع المتحصلات الضريبية من كل من؛ هيئة البترول، قناة السويس، ومن الشركات الأخرى.
- **إرتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ٢٥,٧% لتحقق ١٦,٥ مليار جنيه مقارنة بـ١٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣٣% لتحقق نحو ١٣,٢مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.
- **إرتفاع الضرائب على السلع والخدمات** بـ٩,٨% لتسجل ٩٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية، فقد إرتفعت بـ٣,١% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة للآتى:

- **إرتفاع عوائد الملكية** بـ٠,٩% لتحقق ٥٦,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١.
- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بـ٢٧,٦% لتحقق ٢٢,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة بـ٣٢,٦% لتحقق نحو ١٨,٩مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق.

---

١ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة. جدير بالذكر أن البيانات الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال مبدئية وقابلة للتعديل لحين الإنتهاء من الحسابات الختامية لأجهزة الدولة.

- **إرتفاع الإيرادات المتنوعة** بـ٢٣% لتحقق ١٣,٧ مليار جنيه مقارنة بـ١١مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع ايرادات متنوعة جارية بـ٩٤,٨% لتحقق نحو ٦,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

"على جانب المصروفات"، فقد إرتفعت بشكل ملحوظ بـ٢٤,٩% خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو٥٨٨,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤٧١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع ذلك إلى التالى:

- زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب **فيما عدا باب شراء السلع والخدمات** والذى إنخفض بـ٠,٦% ليسجل ٢٦,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لإنخفاض شراء الخدمات بـ١,٩% لتسجل ١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.
- بينما إرتفعت **الأجور و تعويضات العاملين** بـ١٦,٤% لتسجل حوالى ١٤٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٢٢,٨ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٨,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٦١,٣ مليار جنيه
  - بالإضافة إلى إرتفاع المرتبات الدائمة بـ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢٤ مليار جنيه
  - وأخيراً، إرتفاع البدلات النوعية بـ٦ مليار جنيه لتصل إلى ١٧,٣ مليار جنيه
- كما إرتفع **باب الفوائد** (والذى يمثل حوالى ٢٥% من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٤٠,٧% لتسجل حوالى ١٤٧مليار جنيه مقارنة بـ١٠٤ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - أولاً، زيادة فوائد سندات البنك المركزى بـ١١ مليار جنيه لتصل الى نحو ٢٢,٢ مليار جنيه خلال عام الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع أذون على الخزانة بـ١٥ مليار جنيه لتصل إلى ٥١,٣ مليار جنيه خلال عام الدراسة، وإرتفاع فوئد سندات الخزانة العامة بـ١٢,٤ مليار جنيه لتصل إلى ٣٧,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة.
  - ثانياً، إرتفاع فوائد قروض لتمويل الإستثمارات بـ١,٤ مليار جنيه لتحقق ١٧,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
  - أخيراً، إرتفاع الفوائد الخارجية بـ٠,٥ مليار جنيه لتحقق ٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.
- كما إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** (والذى يمثل حوالى ٣٣,٥% من إجمالى المصروفات) بـ٣١,٢% ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بـ١٥٠,٢مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
  - زيادة دعم المواد البترولية بـ٢٥,٦ مليار جنيه لتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه،
  - بالإضافة إلى زيادة دعم الغذاء بـ٢,٣ مليار جنيه.
- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٣,٦%، و١٠% ليسجلا ٣٥ مليار جنيه و٣٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٣٠,٨ مليار جنيه و٣٥,٩ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق.

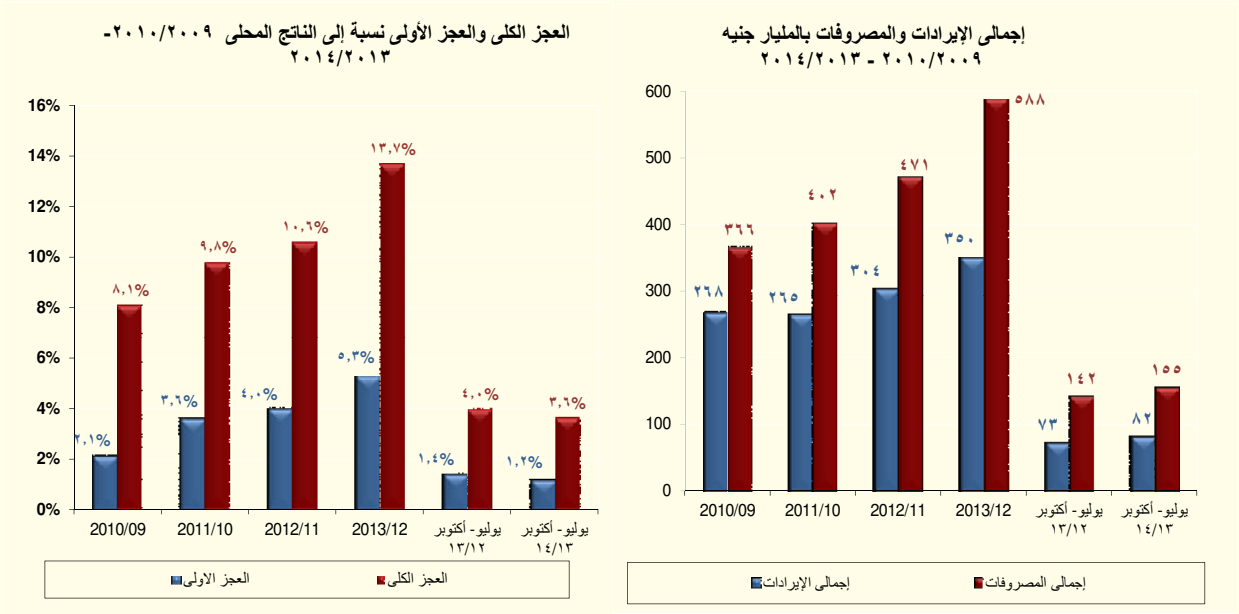

بيانات الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣

حققت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى نحو ٣,٦% خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ لتحقق ٧٤,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٦٩,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، كما حققت ***نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى*** نحو ١,٢% خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

"على جانب الإيرادات"، فقد إرتفعت الإيرادات خلال فترة الدراسة بنحو ١٢,٦% محققة ٨١,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٧٢,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاء ذلك الإرتفاع على خلفية:

- **إرتفاع الإيرادات غير الضريبية** بـ٥٢,٧%، بالإضافة إلى **الإرتفاع الطفيف فى الإيرادات الضريبية** بـ ٠,٦% مقارنة بالفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

ويمكن تفسير الإرتفاع المحقق في **الإيرادات الضريبية** نتيجة إلى:

- **إرتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ٢١,٥% لتحقق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٥,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢. ويعزى ذلك لإرتفاع الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة التى إرتفعت بنسبة ٢٦% عن نفس الفترة من العام المالى السابق لتحقق نحو ٦ مليار جنيه.
- **إرتفاع الضرائب على السلع والخدمات** بـ١٠,٣% لتحقق نحو ٢٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢٣,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢.

وقد عوض الإرتفاع المحقق في الإيرادات الضريبية إنخفاض الحصيلة من كل من :

- إنخفاض المحصل من **الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بـ١٤% لتحقق ١٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك الى الاتى:
  - إنخفاض المتحصلات من الضريبة على أرباح شركات الأموال بـ٢٨% لتحقق نحو ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة انخفاض المحصل من قناة السويس بـ٤٤,٦% لتحقق نحو ٢,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك لعدم سداد قناة السويس لأى مبالغ تحت حساب الضريبة على أرباح شركات الأموال خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣.
- إنخفاض **الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك)** بـ٦,٢% لتحقق نحو ٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

بينما يرجع الارتفاع الملحوظ في **الإيرادات غير الضريبية** بنحو ٥٢,٧% خلال فترة الدراسة نتيجة للآتى:

- إرتفاع المنح بشكل ملحوظ لتحقق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ -٠,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة ورود منحة بمبلغ مليار دولار مقدمة من دولة الإمارات العربية.

- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٩٢,٧% ليسجل ٨,٣ مليار جنيه في يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، نتيجة لإرتفاع الموارد الجارية من **الصناديق والحسابات الخاصة** بنحو ١٠٨,٧% لتحقق ٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٣,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- وقد قابل هذا الإرتفاع الإنخفاض الذى شهدته الحصيلة من البنك المركزى وقناة السويس اللذين إنخفضا بنسبة ٧%، و٢٢% على التوالى مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

- **إرتفاع الايرادات المتنوعة** بـ٦,٨% ليسجل ١,٨ مليار جنيه في يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١,٧مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما على جانب "المصروفات"، فقد إرتفعت المصروفات خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ بنحو ٩,٣% محققة ١٥٤,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١٤١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لإرتفاع بعض أبواب المصروفات، وعلى رأسها:

- إرتفاع **فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ (والتى تمثل **حوالى ٣٦,٩% من إجمالى المصروفات و٦٩,٧% من إجمالى الإيرادات**) وذلك بنسبة قدرها ٢٦,٤% لتحقق ٥٧,١ مليار جنيه مقارنة بـ٤٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة ما يلى:

  - **إرتفاع الاجور والبدلات النقدية والعينية** بنحو ٩,٤ مليار جنيه لتحقق ٤٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٣٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة الآتى:
    - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بنحو ٦,٦ مليار جنيه
    - إرتفاع البدلات النوعية بـ٢,٢ مليار جنيه .
    - إرتفاع المرتبات الدائمة بـ١ مليار جنيه

- إرتفاع **أعباء خدمة الدين (الفوائد)** خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ بشكل ملحوظ (والتى **تمثل حوالى ٣٢,٥% من إجمالى المصروفات و٦١,٤% من إجمالى الإيرادات**) بـ١٢% لتحقق ٥٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:

  - إرتفاع الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) وتشمل؛ إرتفاع فوائد الأذون على الخزانة العامة بـ٨,٥% لتحقق ١٩,٤ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٧,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع فوائد سندات الخزانة العامة بـ١٣,٣% لتحقق ١٧,٨ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  - فضلاً عن إرتفاع الفوائد الخارجية بـ١٣% لتحقق ١,٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

- إرتفاع **باب المصروفات الاخرى** بـ٦,٢% لتحقق ١١,٢ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة:

  - إرتفاع المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياطيات العامة بـ٥% لتحقق ١٠,٥ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٠ مليارجنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- بينما إنخفض كل من الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الإستثمارات) بـ١٤,٨% و٥% ليحققا ٢٥ مليار جنيه و٥,٩ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٢٩,٣ مليار جنيه و٦,٢ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق.

الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[١] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة, والدين العام المحلى[٢].

الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة

- تشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٧٣,٥% من الناتج المحلى ليسجل ١٥٠٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣٨,٦ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢ ٧٠,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- حيث سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٣١٥,٦ مليار جنيه (٦٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٥٠٣,٣ مليار جنيه (متضمنة إصدارات الأذون الدولارية واليورو) و٣١٩,٧ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ٤١٧ مليار جنيه و٢٩٦,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر وذلك فى ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة ٢٠١٢.

الدين المحلى للحكومة العامة

- بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٤٢٢,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (٦٩,٤% من الناتج المحلى) مقابل ١١٥٦,٤ مليار جنيه (٦٦% من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.
- كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١٢٢٢ مليار جنيه (٥٩,٦% من الناتج المحلى الإجمالى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة نتيجة لإرتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١١,٩ مليار جنيه ليصل إلى ٢٠٠,٨ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

الدين العام المحلى

- بلغ إجمالى الدين العام المحلى ١٤٥٨,٦ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (٧١,١% من الناتج المحلى) مقابل ١١٩٠,٨ مليار جنيه (٦٧,٩% من الناتج المحلى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٢.
- حيث ارتفع صافى الدين العام المحلى ليسجل ١٢٤٢,٥ مليار جنيه (٦٠,٦% من الناتج المحلى)
- وترجع الزيادة المحققة فى رصيد الدين العام المحلى نتيجة لإرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ٢٦٦ مليار جنيه ليصل إلى ١٤٢٢,٥ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر٢٠١٣.

و من الجدير بالذكر، أن **مدفوعات خدمة الدين المحلى** لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد إرتفعت بحوالى ٦٦% لتسجل ٢٠٣,٢ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ١٢٢,٣ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق. كما تجدر الاشارة الي ان متوسط آجال الاذون والسندات قد انخفض بشكل طفيف في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ليصل الي ١,٤ عام مقارنة بـ١,٥ عام في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٢. بالإضافة الي ذلك، فقد حقق متوسط اسعار الفائدة على الاذون والسندات انخفاضا ليصل الى ١٢,٩٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٣,٨٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٢.

---

١ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٢ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

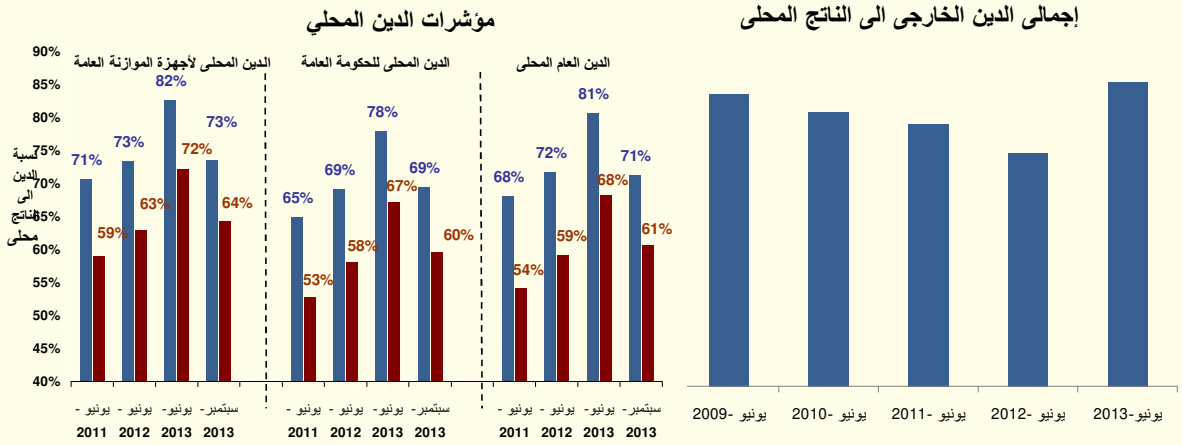

بالنسبة لمعدلات الدين الخارجي،

قد حقق رصيد الدين الخارجى حوالي ٤٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣ ، مقارنة بـ٣٤,٧ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٢ والتي تعتبر من المعدلات المقبولة اذا ما قورنت بمتوسط معدلات الدول النظيرة حيث بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٥,٨ % كنسبة من الناتج المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ ، وذلك بالمقارنة بـ٢٥,٥ %وهو متوسط المحقق لدول الشرق الاوسط و شمال افريقيا خلال عام ٢٠١٣ .

- بالنسبة لمؤشرات الدين الخارجي...

استقر معدل خدمة الدين الخارجي نسبة الى اجمالي الصادرات والخدمات عند ٦,٤% منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

حقق معدل الدين الخارجي قصير المدى نسبة الي اجمالي الدين الخارجي زيادة طفيفة حيث سجل ٨,٥٢% في سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ٨,٤٨ في سبتمبر ٢٠١٢. مما يدل على تمويل الحكومة بالدوين قصيرة المدى.

على الرغم من ارتفاع اجمالي الدين الحكومى الخارجي في سبتمبر ٢٠١٣ الا ان حجمه من اجمال الدين الخارجي قد انخفض....

حيث ان اجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنحو ١٥,٦% ليبلغ ٢٩,٤ مليار دولار (٦٢,٥% من رصيد الدين الخارجى) فى سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٥,٤ مليار دولار (٧٣,٢% من رصيد الدين الخارجى) في نهاية سبتمبر ٢٠١٢[١].

ويمكن تفسير ارتفاع معدلات الدين الخارجي بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين الخارجي الغير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ١,٥ مليار دولار خلال النصف الاول من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك كجزء من برنامج المساعدات المالية للحكومة المصرية . وقد إستمر هذا البند فى الإرتفاع خلال النصف الثانى من العام المالى محل الدراسة فى ضوء ورود ودائع اضافية من دولة قطر بقيمة ٣ مليار دولار بالاضافة إلى مبلغ ٢ مليار دولار من دولة ليبيا كوديعة لمدة ٨ سنوات بدون فوائد .

١ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر سبتمبر ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

السيولة المحلية

استمر معدل النمو السنوى للسيولة المحلية في التزايد خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ محققاً معدل نمو مرتفع قدره ١٩,٢% ليصل إلى ١٣٢٩,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٨,٩% فى نهاية اغسطس ٢٠١٢. وقد بدأ هذا الاتجاه التصاعدى في الظهور منذ نصف عام ٢٠١٢، حيث اعتمدت الحكومة بشكل كبير على الائتمان المحلى لتمويل العجز المتزايد للموازنة العامة.

"فعلى جانب الأصول"، لا يزال الإقتراض الحكومي – من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أذون وسندات الخزانة – هو المحرك الرئيسى وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية يتضح ما يلى:

- تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية معدل نمو سنوي كبير قدره ٣٥,٥% لتسجل نحو ٨٣٣,٤ مليار جنيه. وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١٠٢% فى نمو السيولة المحلية في نهاية اغسطس ٢٠١٣. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تضاعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة من قبل البنك المركزى وارتفاع قيمة الاوراق المالية الحكومية لدى البنوك الاخرى (الجهاز المصرفى) بـ٢٠,٦%.

- وبالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي **للائتمان الممنوح للقطاع الخاص** معدل نمو قدره ٩,٤% في نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٩٦,١ مليار جنيه.

- كما استقر معدل النمو السنوي **للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام** للشهر الثانى على التوالى عند معدل نمو قدره ٥,٩% محققاً ٤٤,١ مليار جنيه فى نهاية شهر الدراسة.

- وبناء على ما سبق، فقد ارتفع رصيد **صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** محققاً معدل نمو سنوى قدره ٢٤,٢% ليصل بذلك إلى ١١٩٤,٧ مليار جنيه (٥٨,٣% من اجمالى الناتج المحلى) فى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣.

- على نحو آخر، فقد استمر رصيد **صافى الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى** في التراجع بالرغم من تدفق المعونات الخارجية خلال الاثني عشر أشهر السابقة – محققاً انكماشاً سنوياً أقل قدره ١٢,٣% ليبلغ ١٣٤,٨ مليار جنيه فى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٣، ويمكن تفسير ذلك في ضوء زيادة التزامات البنك المركزى حيث أن اغلبية المساعدات التى جاءت من العالم الخارجى حصلت في صورة ودائع. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد:

- تراجع **صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى** خلال فترة الدراسة، بنسبة بلغت ٣٦,٦% ليصل بذلك إلى ٤٤,٩ مليار جنيه، مقابل ٤٨,٥-% في نهاية اغسطس ٢٠١٢.

- بينما حقق **صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى** معدل نمو سنوى قدره ٨,٥% ليصل إلى ٨٩,٩ مليار جنيه خلال السنة المنتهية في اغسطس ٢٠١٣، مقابل انكماشاً سنوياً قدره ٢١,٢% في اغسطس ٢٠١٢.

"على جانب الإلتزامات"،

- ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** خلال شهر الدراسة محققاً ١٦,٢% ليسجل نحو ٩٦٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٨,٨% في نهاية اغسطس ٢٠١٢.

- بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوى **للنقود** ليحقق معدل نمو قدره ٢٧,٩%، ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٦٣ مليار جنيه فى نهاية اغسطس ٢٠١٣، مقابل معدل نمو قدره ٩,١% في نهاية اغسطس ٢٠١٢.

على الرغم من الانخفاض الشهرى الذى شهده رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية، إلا أنه حقق معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٢ %

- انخفض رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري بـ٠,١ مليار دولار فقط خلال شهر اكتوبر ٢٠١٣ ليصل إلى ١٨,٦ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٨,٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣. وجدير بالذكر ان شهر اكتوبر قد سجل معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٢%. وتجدر الاشارة إلى أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري قد ارتفع بـ٣,٧ مليار دولار منذ بداية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

تطور أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية

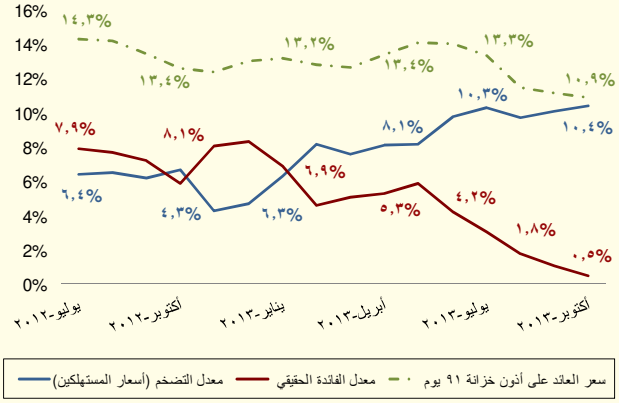

معدل النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص

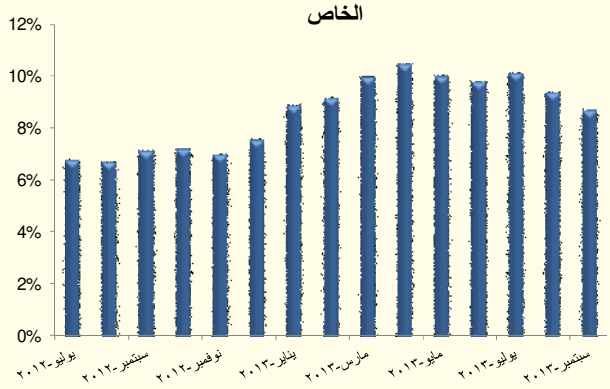

الودائع والتسهيلات الائتمانية

- ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة **الودائع** لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليحقق نحو ١٧,٥% فى نهاية اغسطس ٢٠١٣ مسجلاً ١,٢ ترليون جنيه، مقارنة بـ٦,٥% خلال اغسطس ٢٠١٢؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٨,٧% في نهاية شهر الدراسة.

- كما ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية** الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٩% فى نهاية اغسطس ٢٠١٣ مقارنة بـ٦,١% خلال اغسطس ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٥٠,٤ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,٨% ليبلغ ٥١٣,٣ مليار جنيه فى نهاية اغسطس ٢٠١٣، فى حين إرتفع معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى بنحو ٩,٩% ليبلغ حوالى ٣٧ مليار جنيه.

- هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٢,١% في نهاية اغسطس ٢٠١٣، مقارنة بـ٤٦% خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٤,٩% خلال اغسطس ٢٠١٣ مقابل ٥٨% خلال نفس الشهر من العام السابق.

معدلات الدولرة

- فقد تراجعت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٦,٧% خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ مقابل ١٧,٢ خلال الشهر السابق و مقابل بـ١٦,٨% خلال اغسطس ٢٠١٢.
- كما تراجعت ايضاً معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر اغسطس ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٥% مقارنة بـ٢٤,٨% خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ٢٣,٦ % خلال نفس الشهر من العام السابق.
-

الأسعار المحلية

إرتفع معدل التضخم السنوى خلال **شهر أكتوبر ٢٠١٣** ليسجل ١٠,٤%، مقارنة بـ١٠,١%خلال الشهر السابق، ومقارنة بمتوسط معدل التضخم أقل قدره ٨,٧% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣ .

ويمكن تفسير هذا فى ضوء:

- إستمرار تنامى الطلب المحلى وزيادة الضغوط التضخمية خلال شهر الدراسة نتيجة بعض الأسباب الموسمية منها؛ موسم عيد الأضحى المبارك، وموسم الحج، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس.
- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فتشير إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لبعض المجموعات الرئيسية ومن أهمها؛ "الطعام والشراب" (الوزن النسبى ٤٤,٢%)، و"المطاعم والفنادق"(٤,٢%)، و"الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" (٣,٦%).
- ***بينما إنخفض بشكل طفيف معدل التضخم الشهرى*** ليسجل ١,٠٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣، مقارنة بـ١,٥٧% خلال الشهر السابق، وهو أقل من متوسط قدره ١,١٣% المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣. ويأتى إرتفاع معدل التضخم الشهرى نتيجة زيادة أسعار مجموعة "الطعام والشراب"، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار الوجبات الجاهزة ضمن مجموعة "المطاعم والفنادق"، وإرتفاع أسعار المصروفات الدراسية للمدارس الخاصة ضمن مجموعة "التعليم"

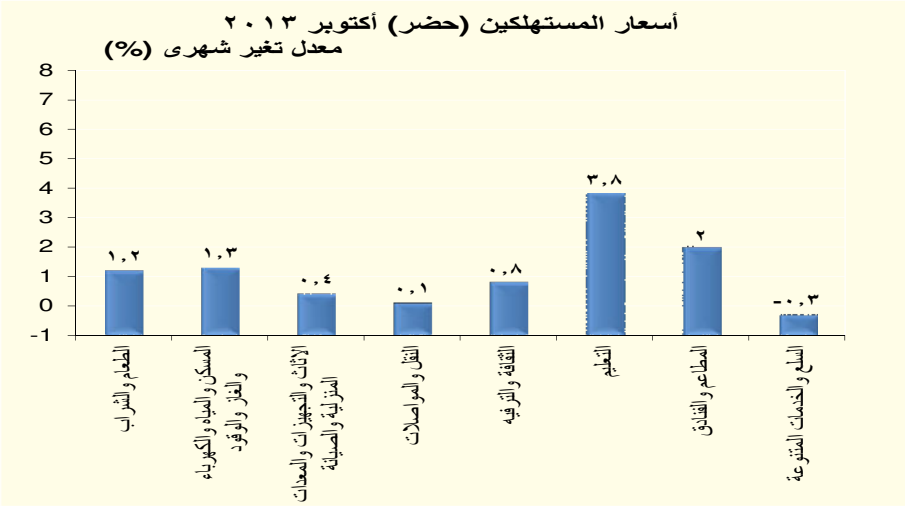

بالإضافة إلى ذلك، فقد إستقر معدل التضخم السنوى الأساسى Core Inflation بشكل نسبى ليسجل ١١,١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١١,٢% خلال الشهر السابق (حيث كان قد سجل أعلى إرتفاع له منذ شهر مارس ٢٠٠٩)، ومقارنة بـ٤,٦% خلال نفس الشهر من العام السابق.

بينما إنخفض معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين بشكل ملحوظ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ مسجلاً ١,٦% مقارنة بـ ٤,٨% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣، ومقارنة بـ٤,٥% خلال نفس الشهر من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة إلى:

- الإنخفاض الملحوظ في معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين لمجموعة "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" ليسجل معدل إنخفاض بلغ ٠,٨% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ٩,٧% خلال الشهر السابق .

- مما عوض إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة " الصناعات التحويلية" مسجلاً ٦,٥% مقارنة بـ٦,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٣.

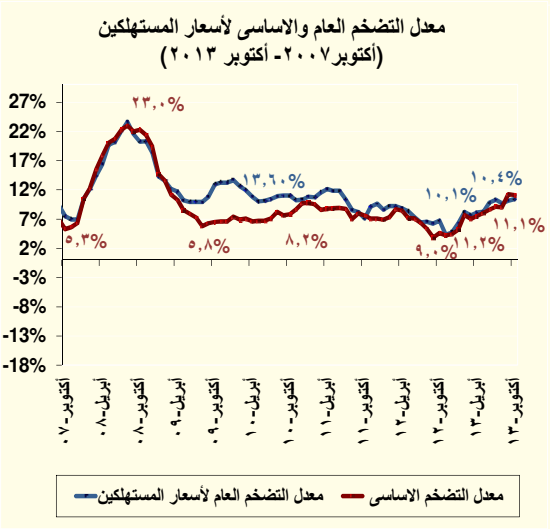

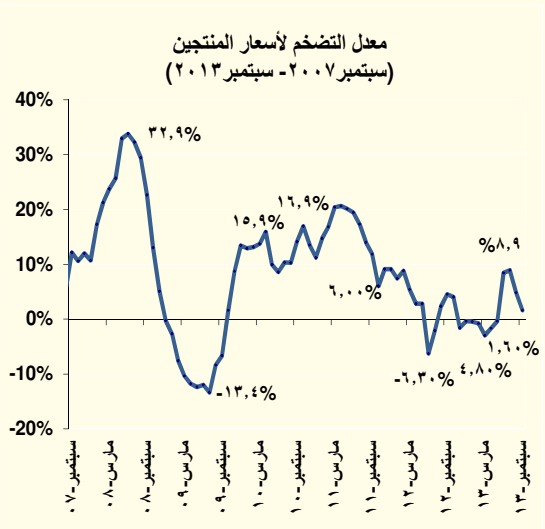

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بدون تغييرعند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية[١] دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

- وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء،

- تزايد التباطؤ الإقتصادى في ضوء إستمرار نمو الناتج المحلى بمعدلات أقل من المعدل الاقصى (Potential Output) منذ عام ٢٠١١، الأمر الذى يحد من الضغوط التضخمية.

- يرجع تباطؤ نمو الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لضعف أداء معظم القطاعات الرئيسية منها الصناعة، والسياحة ، بالإضافة إلى إنكماش قطاع الاستخراجات.

- ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى تزايد معدلات التضخم العام والأساسى خلال الشهور السابقة؛ مدعومة بالأساس بإرتفاع أسعار بعض السلع الغذائية، وغير الغذائية (بسبب موسم الحج وبدء العام الدراسى).

- وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلى الإجمالى ترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى أن معدلات الفائدة مناسبة عند مستواها الحالى.

قبول البنك المركزى فى ٣ ديسمبر ٢٠١٣ بربط ودائع بقيمة ٤٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٢٥%، *وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.*

[١] العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

معاملات القطاع الخارجى

حقق **ميزان المدفوعات تحسناً** ملحوظاً خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ليحقق فائضاً كلياً – لأول مرة منذ ثلاث سنوات –بلغ **نحو ٢٣٧ مليون دولار**، مقابل عجز قدره **١١,٣ مليار دولار** خلال العام المالى السابق ومتوسط عجز قدره ٣,١ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة، ويمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ فى ضوء:

- انخفاض **عجز الميزان الجارى** بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) ليحقق حوالى ٥,٦ مليار دولار، مقابل عجز أعلى قدره ١٠,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- زيادة ملحوظة فى **صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى** للداخل محققاً نحو ٩,٧ مليار دولار، مقابل ١ مليار دولار فقط خلال العام المالى السابق.
- تسجيل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للخارج بنحو ٣,٩ مليار دولار، مقابل تدفقات للخارج بنحو ٢,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

(مليون دولار)			
	#٢٠١٢/٢٠١١	*٢٠١٣/٢٠١٢	نسبة التغير
الميزان التجارى	-٣٤،١٣٩	-٣١،٥٤٢	-٨٪
الصادرات	٢٥،٠٧٢	٢٥،٩٧١	٤٪
بترولى	١١،٢٢٥	١٢،٠٠٦	٧٪
غير بترولى	١٣،٨٤٧	١٣،٩٦٥	١٪
الواردات	-٥٩،٢١١	-٥٧،٥١٣	-٣٪
الخدمات (صافى)	٥،٥٨٥	٦،٦٩٢	٢٠٪
المتحصلات	٢٠،٨٧٢	٢٢،٢٢١	٦٪
المدفوعات	١٥،٢٨٨	١٥،٥٢٩	٢٪
المتحصلات الجارية	٦٤،٣٥٢	٦٧،٤٦٠	٥٪
المدفوعات الجارية	٧٤،٤٩٨	٧٣،٠٤٢	-٢,٠٪
الميزان الجارى	-١٠،١٤٦	-٥،٥٨٢	-٤٥٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	١،٠٢٣	٩،٦٨٧	٨٤٧٪
الحساب الرأسمالى	-٩٦	-٨٧	-١٠٪
الحساب المالى	١،١١٩	٩،٧٧٤	٧٧٣٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر (صافى)	٣،٩٨٢	٣،٠٠٥	-٢٥٪
صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر	-٥،٠٢٥	١،٤٧٧	١٢٩٪
الميزان الكلى	-١١،٢٧٨	٢٣٧	١٠٢٪

#أرقام معدلة من البنك المركزى

*مبدئى

ويرجع انخفاض عجز الميزان الجارى بشكل ملحوظ (بنحو ٤٥%) كما سبق ذكره ليحقق حوالى ٥,٦ مليار إلى عدة أسباب أهمها:

- انخفاض عجز **الميزان التجارى** بحوالى ٨% ليحقق عجزاً قدره ٣١,٥ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، وذلك في ضوء إرتفاع حصيلة **الصادرات السلعية** بحوالى ٤% لتحقق نحو ٢٦ مليار دولار بالإضافة إلى تراجع **الواردات** بحوالى ٣% لتسجل نحو ٥٧,٥ مليار دولار.
- فضلاً عن تحقيق صافى الميزان الخدمى فائضاً قدره ٦,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، و يرجع ذلك إلى:
  - الزيادة المحققة في جملة **المتحصلات الخدمية** لتسجل ٢٢,٢ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة المحققة في جميع البنود وعلى رأسها:

- ارتفاع حصيلة النقل بـ٧% لتصل إلى ٩,٢ مليار دولار، ومنها قناة السويس حققت ايرادات بنحو ٥ مليار دولار على الرغم من انخفاض الإيرادات بشكل طفيف يقدر بـ٣,٤%.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بـ٣,٥% لتحقق ٩,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الأخرى بـ١٣% لتحقق ٢,٧ مليار دولار.
- ارتفاع المتحصلات الحكومية بـ٥٨% لتحقق ٤٣٨ مليون دولار.

- فيما عدا دخل الاستثمار والذى تراجع بـ٢٠% ليسجل ١٩٨ مليون دولار.

- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت **المدفوعات الخدمية** بحوالى ٢% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتسجل ١٥,٥ مليار دولار وذلك فى ضوء الزيادة المحققة في جميع بنودها فيما عدا دخل الاستثمار والذى تراجع بـ١١,٦% ليسجل ٥,٩ مليار دولار.
- كما شهدت **التحويلات الخاصة** إرتفاعاً بنسبة ٤% إلى نحو ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع هذا بشكل رئيسى إلى ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ٠,٦ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- وتجدر الإشارة إلى أن **معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات** خلال عام الدراسة قد إرتفعت لتصل إلى ٤٥,٢% مقابل ٤٢,٣% خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. بينما استقرت نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,١ شهراً مقارنة بالعام المالى السابق.
- وبناءاً على ما سبق ذكره فقد، ارتفعت **المتحصلات الجارية** بـ٥% لتحقق ٦٧,٥ مليار دولار، فى حين انخفضت **المدفوعات الجارية** بـ٢% فقط لتحقق نحو ٧٣ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢,٤% مقارنة بنحو٨٦,٤% خلال العام المالى السابق.

على نحو آخر، فقد شهد **الحساب الرأسمالى والمالى** صافى تدفقات للداخل يقدر بنحو ٩,٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة ويأتى ذلك نتيجة عدة أسباب أهمها:

- تحول صافى تدفقات **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** إلى تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة فى مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة ٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق ، نتيجة إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ٢,٥ مليار دولار.
- كما ارتفع صافى التزامات البنك المركزى المصرى مع العالم الخارجى تحت بند خصوم آخرى ليصل إلى ٦,٥ مليار دولار خلال عام الدراسة, ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الودائع التى تم تحويلها من بعض الدول العربية.
- بينما تراجع صافى التدفق للداخل فى بند الإستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بـ٢٥% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل ٣ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، نتيجة لتراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين إلى ٢٨١,٧ مليون جنيه مقارنة بـ١٦٧٨,٢ مليون جنيه فى العام المالى السابق، على الرغم من ارتفاع صافى التدفق للداخل لبند الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) إلى نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق)، وكذا ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول إلى ٢٥٥,٥ مليون دولار (مقابل ١٣٠ مليون دولار خلال العام المالى السابق).

قطاع السياحة

- تشير البيانات التفصيلية إلى أن إجمالي عدد السياح الوافدين قد تراجع خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ بـ٤٦,٦% ليصل إلى ٠,٣ مليون سائح، مقابل ٠,٦ مليون سائح خلال اغسطس ٢٠١٣. بالإضافة إلى ذلك، فقد تراجع ايضاً عدد الليالى السياحية ليصل إلى ١,١ مليون خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣، مقابل ٧,٣ مليون ليلة سياحية خلال اغسطس ٢٠١٣.

- جدير بالذكر، أن **الإيرادات من المتحصلات السياحية** كانت قد ارتفعت بنحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ لتحقق نحو **٩,٧ مليار دولار** مقابل **٩,٤ مليار دولار** خلال ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية يتضح أن عدد الليالى السياحية قد ارتفع بـ٨,١% ليصل إلى ١٤٢,٤ مليون ليلة خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٣١,٨ مليون ليلة خلال العام المالى السابق.

- كما تجدر الاشارة إلى أن عدد السياح الوافدين خلال عام الدراسة كان قد ارتفع بـ١١% ليصل إلى ١٢,٢ مليون سائح، مقابل ١١ مليون سائح خلال العام المالى السابق، ليصل بذلك متوسط نمو عدد الليالى السياحية إلى نحو ١١,٧% خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بمعدل قدره ١٢% خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

عدد السياح الوافدين (بالمليون سائح)

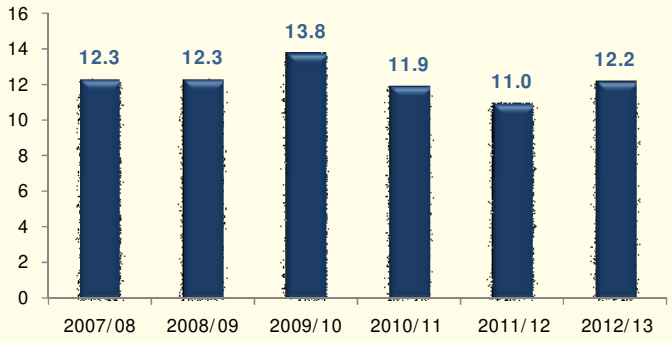

عدد الليالى السياحية (بالمليون ليلة)

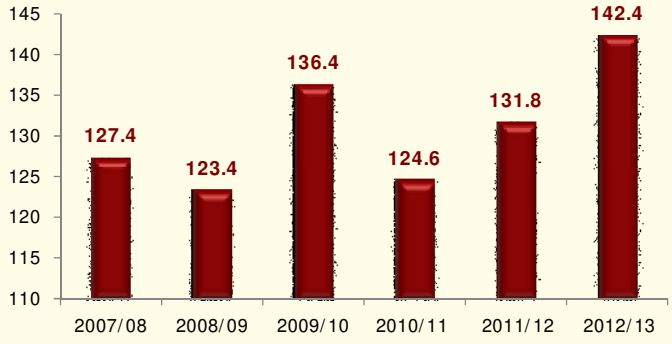

تطورات سوق المال

- أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى،** فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ بـ٣٥٣ نقطة ليصل إلى ٥٦٢١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى اغسطس ٢٠١٣ والذى بلغ ٥٢٦٨ نقطة.

- وفى نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بـ٦,٥% ليسجل ٣٧٨ مليار جنيه (١٨,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد قدره ٣٥٥ مليار دولار خلال الشهر السابق.